سمات المنهج النقدي عند علماء العلل

إعداد الباحث: محمد عبدالعظيم محمد حسن

باحث دكتوراه بقسم الشريعة الإسلامية

بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، – صلى الله عليه وسلم–. **أما بعد:**

فإن المتأمل في نقد علماء الحديث للرواة يجد أن هذا النقد يختلف كثيرًا في كتب العلل عنه في كتب الجرح والتعديل، ففي كتب الجرح والتعديل تكون أحكام الأئمة عبارة عن بيان للحالة العامة عند الراوي من القبول أو الرد لمروياته، فيقولون: "فلان ثقة"، و"فلان صدوق" و"فلان ضعيف" ونحوها من ألفاظ الجرح والتعديل.

وأما في كتب العلل فإن الأمر يختلف كثيرًا، فقد يوجه النقد إلى إمام كبير من أئمة الحديث؛ لأنه أخطأ في حديث، أو في اسم راوٍ، أو نحو ذلك، وفي هذه الحالة يكون النقد موجهًا للراوي ليس لبيان حالته العامة، وإنما هو بيان لحالة خاصة في هذا الحديث الذي أخطأ فيه.

إشكالية البحث:

هذا البحث تكمن إشكاليته في بيان وجه الاختلاف بين نقد علماء الجرح والتعديل للرواة من خلال كتب التراجم وبين نقد علماء العلل لهم من خلال تعليلهم للأحاديث في كتب العلل، فإن أئمة العلل قد نقدوا الرواة بأنواع من النقد من خلال كشفهم عن علل الأحاديث، نقدٍ يختلف كثيرًا عن النقد من خلال كتب التراجم والحكم على الرجال، ففي كتب العلل يكون النقد أقرب إلى الواقع التطبيقي أو الحكم الخاص على الراوي في روايته لهذا الحديث المعين في كونه وهم فيه بإبدال راو مكان راو، أو أخطأ في تحديد الصحابي، أو دخل له حديث في حديث، وغير ذلك.

وأما في كتب التراجم والحكم على الرجال فيكون النقد أقرب إلى التقعيد والتنظير والحكم العام على أحاديث هذا الراوي، فنقد الرواة في كتب العلل يتعامل مع حديث أمام عينيك قد أخطأ فيه إمام ثقة كبير من جبال الحفظ والإتقان، يقع في خطأ من الأخطاء، كالخطأ في اسم راو، أو إبدال راو مكان راوٍ، أو نحوها،

وهذا الوهم والخطأ لا يؤثران على منزلة الراوي إذا كان الوهم والخطأ قليلًا في مروياته، فإن الخطأ والنسيان والسهو من لوازم البشر التي لا ينفك عنها أحد، ولكن هذا إنما يؤثر – ولا بد – على منزلة الراوي إذا كثر ذلك منه، فإن كثرة

الخطأ في حديث الراوي تؤدي إلى اطراح حديثه، وأما إن كان الخطأ قليلًا في أحاديث الراوي فإن هذا لا يؤثر على قبول حديثه،

يقول الإمام مسلم في كتاب التمييز: "حدثني محمد بن المثنى قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى، أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد، قلت: يا أبا سعيد، هم يقولون: إنك تحدث عن كل أحد، قال: عمن أحدث؟ فذكرت له محمد بن راشد المكحولي، فقال لي: احفظ عني، الناس ثلاثة: **رَجُلٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ** فهذا لا يُخْتَلَفُ فيه،

وَآخَرُ يَهِمُ، والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يُتْرَكُ، ولو تُرِك حديثُ مثلِ هذا لذهب حديثُ الناس، **وَآخَرُ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهَمُ**، فهذا يُتْرَكُ حديثُه"(١).

فهذا هو الإمام عبد الرحمن بن مهدي يبين أقسام الرواة ومنازلهم، والذي يعنيني الآن هو القسم الثاني، والذي عبر عنه بقوله: " وَآخَرُ يَهِمُ، والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يُتْرَكُ، ولو تُرِك حديثُ مثلِ هذا لذهب حديثُ الناس"، فهو يبين أن مجرد الخطأ القليل في رواية الراوي لا يكون سببًا لرد أحاديثه، وإنما يُرَدُّ فقط ما أخطأ فيه من الروايات، ويُقْبَل باقي حديثه، ما دام الغالب على حديثه الصحة، ثم بَيَّنَ أننا لو تركنا جميع أحاديث الراوي الصحيحة لمجرد أنه أخطأ في بعض الأحاديث لما سَلِمَ لنا أحدٌ، وَلَضُعِّفَتْ جميعُ الأحاديث؛ لأنه ما من أحدٍ من الرواة إلا وله أخطاء.

(٩) التمييز للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى سنة: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد علي الأزهري ط مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. (ص٥٧).

أسبابُ اختيارِ الموضوعِ:

هذا الموضوع له أهمية كبرى في مجال النقد العلمي لرواة الأحاديث، فالنقد من خلال الكشف عن علل الأحاديث نوع جديد من الدراسات الحديثية، والذي دعاني إلى البحث في هذا الموضوع عدة أمور أبرزها ما يلي:

١– أنه يوجد اختلاف في نقد الرواة بين كتب الجرح والتعديل وكتب العلل، فليس معنى أن الراوي ثقة أن تقبل جميع أحاديثه بلا استثناء.

٢– أن النقد من خلال كتب العلل يُطْلِعُكَ على أوهامٍ وأخطاءٍ لعددٍ من الرواةِ الثقاتِ لا توجدُ في كتبِ التراجمِ، وإنما توجدُ فقطْ في كتبِ العللِ، يتوقفُ الإلمامُ بحال الراوي على معرفتِها.

٣– أن البحث عن أحوال الرواة داخل الإسناد من حيث الضبط والعدالة وضمان اتصال السند ليس هو نهاية المطاف للحكم على الحديث، بل لا بد من عرضه على أئمة العلل للتأكد من خلو الحديث من خطأٍ قد أخطأَ فيه أحدُ رواته.

٤– بيانُ المجهودِ العظيمِ الذي بذلَه أسلافُنا في الحفاظِ على سنةِ النبيِّ – صلى الله عليه وسلم– وصيانتِها من وقوعِ الخطأِ فيها في الأسانيدِ والمتونِ ونقدِهم لمن يخطئُ فيها مهما علا كعبُه في هذا الشأنِ.

٥– هذه الدراساتُ هي خيرُ طريقٍ للردِّ على من يحاولونَ الآن الطعنَ في دواوينِ الإسلامِ الكبرى وعلى رأسِها (صحيحُ البخاريِّ) غافلينَ أو متغافلينَ عن ذلك الطودِ الشامخِ من علومِ الحديثِ على تنوعِها من نقدٍ للرواةِ، وتعليلٍ للأحاديثِ، وغيرها من فروعِ علومِ الحديثِ، والتي كانتْ وما زالتْ سياجَ الأمانِ لحمايةِ سنةِ النبيِّ – صلى الله عليه وسلم– أن تنالَها ألسنةُ الضعفاءِ والكذابينَ، ناهيكَ عن أخطاءِ الرواةِ الثقاتِ، والتي أُودعتْ في مصنفاتٍ خاصةٍ لئلا تُروى

ويُعمَلَ بها، وبعدَ كلِّ هذه العناية والدقةِ يطعنُ فيها مَنْ لم تغبرَّ قدمُه في طلبِ هذا الشأنِ !

الدراساتُ السابقةُ:

لا توجدُ دراساتٌ سابقةٌ – فيما أعلمُ – في نفسِ موضوعِ هذا البحثِ من تَتَبُّعٍ لبيان منهج أئمة العلل في نقدِ الرواةِ من خلالِ الكشف عن علل الأحاديثِ.

منهج البحث، وخطوات البحث:

١– سوفَ يقومُ هذا البحثُ على اتباعِ قواعدِ المنهجِ الاستقرائيِّ، والذي يقومُ على تتبعِ الجزئياتِ بهدفِ الوصولِ إلى حكمٍ كليٍّ، وكذلك على اتباعِ قواعدِ المنهجِ الوصفيِّ التحليليِّ.

٢– استخراجُ سمات وملامح نقد أئمة العلل للرواة من خلال الحكم على الأحاديثِ التي أعلّوها.

٣– تصنيف هذه السمات والملامح موضوعيًّا.

٤– ذكر أمثلة توضيحية من كتب العلل على كل سمة أو قاعدة.

٥– استقاء هذه القواعد والسمات من الكتب المصنفة في العلل فقط، دون الرجوع إلى مراجع ناقلة.

٦– أقوم بتخريج الأحاديث الواردة في هذا البحث تخريجًا مختصرًا.

خطة البحث: يتكون هذا البحث من (مقدمة ومبحثين وخاتمة)

فأما المقدمة ففيها: أسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث، وخطة البحث.

وأما المبحث الأول: فهو بعنوان (السمات المتعلقة بطبيعة النقد)

وأما المبحث الثاني: فهو بعنوان (السمات المتعلقة بشخص الناقد)

ثم الخاتمة، وأذكر فيها: (أهم النتائج). ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول
السمات المتعلقة بطبيعة النقد

المنهج النقدي للرواة من خلال الكشف عن علل الأحاديث له عدة سمات، منها ما يتعلق بطبيعة النقد، ومنها ما يتعلق بشخص الناقد، وسوف أتكلم عن النوع الأول وهو سمات هذا المنهج التي ترجع إلى طبيعة النقد فيما يلي:

يتضح من خلال نقد الأئمة للرواة عن طريق التعليل للأحاديث أن هذا النقد له عدة سمات:

السمة الأولى: دقة مباحثه وخفاؤها.

فنقد الرواة من خلال كتب العلل لا يُعْنَى بالجَرْح الظاهري للرواة في الغالب، وإنما يُعْنَى ببيان القوادح الخفية، والأخطاء غير الظاهرة، والتي لا يفطن لها ولا يعرفها إلا الأفذاذ من النقاد، وهذا الذي جعل بعض الأئمة يقول عن علم العلل: "إنه كهانة"، وبعضهم يقول: "إنه إلهام".

قال ابن أبي حاتم في العلل: "سمعت أبي يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي: إنكارنا الحديث عند الجهال **كهانة**"[(١)].

وقال الحاكم: "سئل أبو زرعة: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: «الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علته، ثم تقصد ابنَ وارة، يعني: محمد بن مسلم بن وارة، وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافًا

(١) العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط مطابع الحميضي. الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م. (٣٨٩/١).

في علته فاعلم أن كلًّا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم.» قال: ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم **إلهام**"[1] .

السمة الثانية: أنه يعتمد على الحفظ والفهم لا غير، فمن لم يكن حافظًا للأسانيد والمتون فليس له علم بهذا الشأن،

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهْمٌ خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبَّر عنه بعبارة تحصره، وإنما يَرجِع فيه أهلُه إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم"[2]

السمة الثالثة: أنه يبحث – غالبًا – في أوهام الثقات، بل في أوهام بعض جبال الحفظ والإتقان.

قال الإمامُ الحاكمُ في معرفة علوم الحديث: (وإنما يُعلَّلُ الحديثُ من أوجهٍ ليسَ للجرحِ فيها مَدْخلٌ، فإن حديثَ المجروحِ ساقطٌ واهٍ، وعلةُ الحديثِ تكثرُ في

(١) معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري الحاكم. المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ). تحقيق: السيد معظم حسين. ط دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. (ص١١٣).

(٢) شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. (١/١٦٣).

أحاديثِ الثقاتِ بِأَن يحدثوا بِحَدِيث لَهُ عِلّة فيخفى عَلَيْهِم علمهَا فَيصير الحَدِيث معلولًا، وَالْحجّة فِيهِ عندنَا الْحِفْظ والفهم والمعرفة لَا غير"[١]

السمة الرابعة: أنه لا تضبطه قواعد مطردة دائمًا، بل التعليل دائر عندهم مع القرائن والترجيحات وما ينقدح في نفوسهم من طول الممارسة والخبرة

وهذا له عدة أحوال: فتارة يحكمون للراوي أحيانًا بما وصل، وأحيانًا بما أرسل، وأحيانًا يصححون الوجهين، وأحيانًا يتوقفون، وأحيانًا يرجحون زيادته، وأحيانًا يعلون بها، وأحيانًا يقبلون تفرد الراوي، وأحيانًا يعلون به، وأحيانًا يحكمون للأكثر حفظًا عند المخالفة، وأحيانًا للأقل حفظًا لقرينة ظهرت لهم، أو لشيء استرابهم أو علة انقدحت في أذهانهم[٢]

وسوف أورد بعض طرق النقد التي تبين هذه القاعدة وتوضحها:

١- فمن ذلك: أنك تراهم يقبلون حديث الراوي في موضع ويردونه في موضع آخر.

قال ابن القيم في حاشية السنن ردًّا على ابن القطان في تعقبه لعبد الحق: "وأما تصحيحه حديث (يحيى بن سليم) في غير هذا، فلا إنكار عليه فيه، فهذه طريقة أئمة الحديث العالِمين بعلله، يصححون حديث الرجل، ثم يضعفون بعينه في حديث آخر إذا انفرد أو خالف الثقات، ومن تأمل هذا وتتبعه رأى منه

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٢).

(٢) العلة وأجناسها عند المحدثين لأبي سفيان مصطفى باحو. طبعة مكتبة الضياء بالجيزة. مصر. الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. (ص ٥٩).

الكثير، فإنه يصححون حديثه لمتابعة غيره له، أو لأنه معروف الرواية صحيح الحديث عن شيخ بعينه، ضعيفها في غيره"(١)

٢- ومن ذلك أنهم قد يرجحون رواية الراوي الضعيف على غيره لقرينة ظهرت لهم:

قال ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٤٨٨): "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ النُّعمان بْنُ المنذِر، عَنْ مَكْحول، عَنْ عَنبَسَة، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم– قَالَ: "مَنْ حَافَظَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ"

فَقَالَ أَبِي: لِهَذَا الْحَدِيثِ عِلَّة، رَوَاهُ ابنُ لَهِيعَة، عَنْ سُلَيمانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحولٍ، عَنْ مَوْلًى لِعَنبَسَة بْنِ أَبِي سُفْيان، عَنْ عَنبَسَة، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عن النبيِّ –صلى الله عليه وسلم–.

قَالَ أَبِي: هَذَا دليلٌ أنَّ مَكْحُولًا لَمْ يَلْقَ عَنبَسَةَ، وَقَدْ أفسَدَهُ روايةُ ابنِ لَهِيعَة.

قلتُ لأَبِي: لِمَ حَكَمْتَ بِرِوَايَةِ ابْنِ لَهِيعَة، وقد عرفتَ ابنَ لَهِيعَةَ وكثرةَ أوهامِه؟

قال أبي: فِي رِوَايَةِ ابْنِ لَهِيعَة زيادةُ رجل، ولو كان نُقصانَ رجلٍ، كَانَ أسهلَ عَلَى ابْنِ لَهِيعَة حِفْظُهُ"(٢).

---

(١) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته لابن القيم، مع عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي المتوفى (١٣٢٩هـ) ط دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ (٢٩٢/١٠).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٤٢٥/٢) وعلق المحقق على هذه المسألة في الحاشية بما نصه: «هذا فقه في التعليل».

والحديث بهذا اللفظ: **صحيح** من طريق آخر، أخرجه مسلم في صلاة المسافرين (باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن) (٥٠٢/١ رقم ٧٢٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ

ففي هذا الحديث زاد ابن لهيعة – وهو ضعيف – راويًا مجهولًا بين مكحول وعنبسة، ففسد الحديث بذكر هذا المجهول وتبين ضعف الحديث، وتبين أيضًا أن

بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، يَعْنِي: سُلَيْمَانَ بْنَ حَيَّانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِحَدِيثٍ يَتَسَارُّ إِلَيْهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ» قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ عَنْبَسَةُ: «فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ»، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ: «مَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَنْبَسَةَ» وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ: «مَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ».

وأما الرواية التي أعل بها أبو حاتم فقد أخرجها – بهذا الإسناد الضعيف المعَلّ – الإمام أحمدُ في مسنده (٣٥٨/٤٤ رقم ٢٦٧٧٢)

ولكن لفظه غير هذا اللفظ، قال الإمام أحمد: " حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنِي مَكْحُولٌ، أَنَّ مَوْلًى لِعَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، حَدَّثَهُ أَنَّ عَنْبَسَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَ الظُّهْرِ، حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ "

وقال محققوه: "حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة، ولإبهام مولى عَنْبَسَةَ بن أبي سفيان."

وأما الرواية التي خطأها أبو حاتم فقد أخرجها النسائي من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا (٢٦٥/٣ رقم ١٨١٥) وقال النسائي: "مكحول لم يسمع من عنبسة"

وقال البخاري، كما في العلل الكبير للترمذي (ص ٤٩ مسألة ٥٤): " مكحول لم يسمع من عنبسة". وقد أخرج هذا المتنَ الإمامُ أحمدُ بسند آخر صحيح كما قال محققو المسند (٣٤٦/٤٤ رقم ٢٦٧٦٤) قال: "حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَ بِعَنْبَسَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ الْمَوْتُ اشْتَدَّ جَزَعُهُ، فَقِيلَ لَهُ: مَا هَذَا الْجَزَعُ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ، يَعْنِي أُخْتَهُ، تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا، حَرَّمَ اللهُ لَحْمَهُ عَلَى النَّارِ ". فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ.

مكحولًا لم يسمعه من عنبسة، وإنما سمعه من مولاه هذا، ومع ضعف ابن لهيعة فقد رجح أبو حاتم روايته،

واستدل أبو حاتم على ترجيح رواية ابن لهيعة باستدلال عجيب، وهو أن ابن لهيعة لما زاد رجلًا في السند دل ذلك على أنه حفظ الحديث، فإن الأسهل عليه أن ينقص رجلًا من السند لا أن يزيد رجلًا، وهذا من عجائب نقد الحديث وتعليله.

٣- وقد يرجحون حديث الأقل حفظًا على حديث الأكثر حفظًا؛ لقرينة،

ومن ذلك ترجيح النسائي لرواية أشعث بن عبد الملك الحُمْراني، الذي جعل حديث (نهى النبي - صلى الله عليه وسلم- عن التَّبَتُّل): "عن الحسن البصري، عن سعد بن هشام، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا"، على رواية قتادة الذي جعله: "عن الحسن، عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ "، مع اعتراف النسائي بفضل قتادة على أشعث الحُمْراني في الحفظ،

قال في السنن: " قَتَادَةُ أَثْبَتُ وَأَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ، وَحَدِيثُ أَشْعَثَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ "(١).

---

(١) أخرجه النسائي. كتاب النكاح باب النهي عن التبتل (٥٩/٦ رقم ٣٢١٤)

وحديث أشعث: قال النسائي: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ»

وحديث قتادة: قال النسائي: أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ».

والحديث صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها وهي رواية أشعث الحمراني، أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤١٨/٤١ رقم ٢٤٩٤٣) قال : "حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ:

٤- ومن ذلك أنهم يقولون: (أثبت الناس في فلان هو تلميذه فلان)، فيُقَدَّمُ على غيره عند التعارض، ولكن ليست هذه قاعدة مطردة عندهم في ترجيح حديثه، فقد يرجحون رواية غيره لقرينة.

ولتوضيح ذلك أورد هذا المثال:

قد تقرر عند العلماء أن أثبت الناس في قتادة: سعيدُ بن أبي عروبة، ثم هشام الدستوائي، ثم همام بن يحيى، وأثبتهم جميعًا على الإطلاق هو تلميذه سعيد بن أبي عروبة.

قال أبو حاتم: "وقتادةُ كَانَ واسعَ الحديث، وأحفَظُهم: سعيدُ بنُ أَبِي عَروبة قبل أن يختَلِطَ، ثُمَّ هشامٌ، ثُمَّ همَّامٌ"(١).

ولكن رجح أبو زرعة رواية همام –وهو أقل حفظًا من سعيد- في المسألة رقم (٣٠٠) كما في العلل لابن أبي حاتم حيث قال عبد الرحمن: "وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيمان، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتادة، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كانتْ عامَّةُ وَصِيَّةِ رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم- حِينَ حضَرَهُ الموتُ: الصَّلاَةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ.

قَالَ أَبِي: نَرَى أنَّ هَذَا خطأٌ.

والصَّحيحُ: حديثُ هَمَّام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحٍ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ سَفِينة، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم-.

حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ " وقال محققوه: (صحيح).

(١) علل ابن أبي حاتم (٨٣/٢).

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَروبة، فَقَالَ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَفِينة، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم–.

وَقَالَ: "وابنُ أَبِي عَروبة أحفَظُ، وحديثُ هَمَّام أشبَهُ؛ زَادَ هَمَّامٌ رجلاً ".(١)

فهذه ثلاث روايات لثلاثة من أصحاب قتادة، وقد اختلفوا على النحو التالي:

– سليمان التيمي: رواه عن قتادة، عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢).

– همام بن يحيى: رواه عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا(٣).

– سعيد بن أبي عروبة: رواه عن قتادة، عن سفينة، عن أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا(٤).

وأثبتُ هؤلاء الثلاثةِ في قتادة: هو سعيد بن أبي عروبة، ومع ذلك فقد أَعلَّ روايتَه أئمةُ النقد، ورجحوا رواية همام؛ لأنه زاد في الإسناد: (صالحًا أبا الخليل).

٥– وقد يكون الراوي ضعيفًا أو كثير الخطأ، إلا أنهم قد يرجحون روايته عن شيخ بعينه يكون ثبتًا فيه ومُقدَّمًا على غيره في حديثه.

(١) علل ابن أبي حاتم (١٨٢/٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٩/١٩ رقم ١٢١٦٩) وقال محققوه: " حديث صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أن سليمان التيمي اختلف عليه وخولف فيه". وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٨٧/٦ رقم ٧٠٥٧) وقال النسائي: " سليمان التيمي لم يسمع هذا الحديث من أنس"

(٣) أخرجه أحمد (٢٦١/٤٤ رقم ٢٦٦٥٧) وقال محققوه: " حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، أبو الخليل – وهو صالح بن أبي مريم – لم يسمع من سَفِينة"

(٤) أخرجه أحمد (٨٤/٤٤ رقم ٢٦٤٨٣) وقال محققوه: "حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه. قتادة لم يسمعه من سفينة"

قال الإمام مسلم في كتاب التمييز: "قد يكون من ثقات المحدثين من تُضَعَّفُ روايته عن بعض رجاله الذي حَمَلَ عنهم"[(١)]، ثم ضرب الإمام مسلم مثالًا بحماد بن سلمة، فهو يخطئ كثيرًا في حديث شيوخه، فإذا روى عن شيخه (ثابت البناني) فهو من أوثق الناس وأحفظهم لحديثه، بل وتقدم روايته على رواية غيره فيه عند التعارض[(٢)].

٦- أحيانًا يعلون بتفرد الراوي ولو مع عدم المخالفة

وهذا من عجائب النقد، وهو أنهم يعلون رواية الثقة، مع أنه لم يخالفه أحد، يقولون: إنه لم يتابع على روايته، ولكن هذا لا يقولونه لأي أحد، بل إذا كان الراوي من الأئمة الكبار واسعي الرواية، كالزهري، فإنهم لا يستنكرون تفرده،

قال ابن القيم في تهذيب السنن:" ولهذا كثيراً ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة بأنه لا يتابع عليه"[(٣)].

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته

---

(١) التمييز للإمام مسلم (ص ١٥٢) .

(٢) ولذلك أعرض البخاري رحمه الله عن رواية حماد بن سلمة فلم يخرج له في صحيحه، إلا حديثًا عن ثابت البناني وهو الحديث رقم (٦٤٤٠) وقال ابن حجر في شرحه في الفتح (٢٥٧/١١) : "وَيُقَالُ: إِنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ كَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي ثَابِتٍ، وَقَدْ أَكْثَرَ مُسْلِمٌ مِنْ تَخْرِيجِ ذَلِكَ مُحْتَجًّا بِهِ وَلَمْ يُكْثِرْ مِنَ الِاحْتِجَاجِ بِحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ كَإِكْثَارِهِ فِي احْتِجَاجِهِ بِهَذِهِ النُّسْخَةِ" يقصد ابن حجر أن مسلمًا لم يكثر من تخريج حديث حماد بن سلمة، إلا في روايته عن ثابت فقد أكثر منها.

(٣) تهذيب السنن (٢٠٩/١٠) .

وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[1].

٧- قد يعلون حديث الثقة حتى ولو تابعه فيه غيره، لتيقنهم من خطئهما

قال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة رقم ٦٧٦):" وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن حُمَيد الطَّويل، عَنْ أَبِي المُتَوَكِّل، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّ النبيَّ - صلى الله عليه وسلم- كَانَ يُرَخِّصُ فِي الحِجامَة والمُباشَرَة للصَّائِم.

فَقَالا: هَذَا خطأٌ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قولَهُ.

رَوَاهُ قَتادة وجماعةٌ مِنَ الحفَّاظ، عَنْ حُمَيد، عَنْ أَبِي المُتَوَكِّل، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قولَه.

قلتُ: إنَّ إِسْحَاقَ الأَزرَق رَوَاهُ عَنِ الثَّوري، عَنْ حُمَيد، عَنْ أَبِي المُتَوَكِّل، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم-.

قَالا: وَهِمَ إِسْحَاقُ فِي الْحَدِيثِ.

قلتُ: قد تابعه مُعتَمِر.

قَالا: وَهِمَ فِيهِ أَيْضًا مُعتَمِر"[2].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥٨٢) .

(٢) علل ابن أبي حاتم (٣/٣٨)

والحديث معل بالوقف، أخرجه ابن خزيمة كتاب الصيام باب ذكر البيان أن الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم جميعًا (٢/٩٤٤ رقم ١٩٦٨، ١٩٦٩، ٢٠٠٥)، والنسائي في الكبرى كتاب الصيام باب قُبلة الصائمين (٣/٣٤٥ رقم ٣٢٢٤) وقال: "وقفه بشر، وإسماعيل، وابن أبي عدي"، والطبراني في الأوسط (٣/١٣٨ رقم ٢٧٢٥) وقال:" لم يرو هذا الحديث عن حميد إلا معتمر" و(٨/١٠ رقم ٧٧٩٧) وقال:" لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا إسحاق الأزرق".

السمة الخامسة: الاستدلال على حال الراوي بما يرويه.

فإن كان الراوي يروي من الأحاديث ما هو معروف ووافقه عليه الثقات فهو ثقة، وإن روى الغرائب والمناكير فإن هذا يحط من رتبته بحسب نكارة ما رواه، **وهذه القاعدة من أهم قواعد هذا العلم**، ومن أكثرها تطبيقًا، ويكثر أن ينتقد الأئمة الراوي بأنه روى حديثًا منكرًا، أو نحوه، ومن أجل روايته لهذا الحديث يضعفون حديثه كله، أو بعضه بحسبه.

قال ابن أبي حاتم (مسألة رقم ٣٠٩): " وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ لُوَيْنٌ[١]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ راشِد السَّمَّاك، عَنْ عَطاءِ بْنِ أَبِي رَبَاح، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النبيِّ – صلى الله عليه وسلم–: أَنَّهُ صلَّى الفَجْرَ، فأَبْصَرَ رجلا يصلِّي الرَّكعَتَينِ... فذكر الحديثَ؟

فَقَالَ أَبِي: حدَّثنا لُوَيْنٌ بِهَذَا الحديثِ.

فَقَالَ أَبِي: يُرَى ضَعْفُ الرجلِ فِي روايتِهِ مِثْلَ هَذَا.... "[٢].

وقال الترمذي في العلل (ص١٢٥ /٢١٥): «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ: حَدِيثُ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنْ سُفْيَانَ هُوَ خَطَأٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا أَصَحُّ. هَكَذَا رَوَى قَتَادَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، وَهُوَ الطَّوِيلُ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. هَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْإِسْنَادِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١) لُوَيْن: هو لقب محمد بن سليمان المصيصي، قال ابن حجر في التقريب (ص٤٨١ ترجمة ٥٩٢٥) : ثقة، توفي سنة: ٢٤٥هـ.

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٠١/٢) .

والحديث منقطع، أخرجه ابن خزيمة، كتاب الصلاة باب الرخصة في أن يصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح، وقبل طلوع الشمس إذا فاتتا قبل صلاة الصبح) (٥٥٣/١ رقم ١١١٦) قال: "حدثنا الربيع بن سليمان المرادي ونصر بن مرزوق بخبر غريب غريب، قالا: حدثنا أسد بن موسى،

فأبو حاتم في نقده لهذا الحديث بين هذه القاعدة وهي أن الراوي قد يضعف بسبب روايته لحديث ضعيف، أو لم يتابع عليه، والنقد هنا موجه إلى (سعيد بن راشد السماك) فهذا حديثه، وبه يُعرَفُ، وقد أورده ابن عدي في الكامل (٤/٤٣١) وأورد عن يحيى بن معين قال: " سَعِيد السماك الذي يروي: (مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ[١]) ليس بشَيْءٍ"[٢].

وقال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة رقم١١٦٥): " وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبدُ الكريم بن عبد الكريم النَّاجِي، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِم، عَنِ الحُسَين بْنِ

حدثنا الليث بن سعد، حدثني يحيى بن سعيد، عن أبيه، عن جده قيس بن عمرو، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ولم يكن ركع ركعتي الفجر، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم، قام فركع ركعتي الفجر ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه فلم ينكر ذلك عليه".

وقد أخطأ فيه أسد بن موسى فرفعه، والصواب إرساله كما ذكره الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/٣٢٤ رقم ٤١٣٧): " فكان هذا الحديث مما ينكره أهل العلم بالحديث على أسد بن موسى، منهم إبراهيم بن أبي داود، فسمعته يقول: رأيت هذا الحديث في أصل الكتب موقوفًا على يحيى بن سعيد".

وأخرجه أحمد (٣٩/١٧١ رقم ٢٣٧٦٠) من طريق محمد بن إبراهيم التيمي وقال محققوه: "إسناده حسن، لولا انقطاعه؛ فإن محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس بن عمرو".

(١) أخرجه عبد بن حميد (٢/٤٢ رقم ٨٠٩) وقال محققه: "حديث ضعيف جدًّا، فيه (سعيد بن راشد السماك) قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك". انظر: المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر (المتوفى: ٢٤٩هـ) تحقيق: مصطفى العدوي. ط دار بلنسية للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. ط الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. (٤/٤٣١) .

واقِد، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النبيّ – صلى الله عليه وسلم– قَالَ:" مَنْ حَبَسَ العِنَبَ أَيَّامَ القِطَافِ لِيَبِيعَ مِنْ يَهُودِيٍّ أَو نَصْرَانِيٍّ كَانَ لَهُ مِنَ اللهِ مَقْت"

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ كذبٌ باطلٌ.

قلتُ: تَعْرِفُ عبدَالكريم هَذَا؟

قَالَ: لا.

قلتُ: فتَعْرِفُ الحسنَ بْنَ مُسْلِمٍ؟

قَالَ: لا، ولكنْ تَدُلُّ روايتُهُم عَلَى الكَذِب"(١).

فأبو حاتم لم يعرف الراوي، وإنما استدل على ضعفه بروايته لهذا الحديث الموضوع، فهو وإن لم يعرف حال الراوي من العدالة والضبط، إلا أنه بين أن الحديث الذي رواه يدل على حاله.

– ومن ذلك أنهم قد يعلون كل أحاديثِ الرجل المستقيمةِ إذا روى حديثًا منكرًا عندهم، ويعبرون عن هذا بأنه أفسد كل أحاديثه بروايته لهذا المنكر.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٣/٦٥٥)

والحديث باطل لا أصل له كما قال أبو حاتم الرازي وابن حبان، وقد أخرجه الطبراني في الأوسط (٥/٢٩٤ رقم ٥٣٥٦) وقال: " لم يرو هذا الحديث عن بريدة إلا بهذا الإسناد، تفرد به: أحمد بن منصور المروزي ".

وقال ابن حبان في المجروحين (١/٢٣٦): « وَهَذَا حَدِيثٌ لَا أَصْلَ لَهُ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، وَمَا رَوَاهُ ثِقَةٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ هَذَا رَاوِيهِ يَجِبُ أَنْ يُعْدَلَ بِهِ عَنْ سُنَنِ الْعُدُولِ إِلَى الْمَجْرُوحِينَ بِرِوَايَةِ هَذَا الْخَبَرِ الْمُنكر».

ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن شعبة أنه قال: " لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثًا آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه"[1]

(١) الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن. الهند. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م. (٣٦٧/٥).

وحديث الشفعة للغائب ضعفه من المتقدمين: شعبةُ، وابن معين، وأحمد، وقد أخرجه أحمد في مسنده (١٥٥/٢٢ رقم ١٤٢٥٣) قال: "حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ يُنْتَظَرُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا»"

وقال محققوه: "رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الملك– وهو ابن أبي سليمان العَرْزَمي– فمن رجال مسلم، وهو– وإن كان ثقة– قد أخطأ في هذا الحديث في رأي بعضهم. قال ابن معين: هو حديث لم يُحدِّث به أحد إلا عبد الملك عن عطاء، وقد أنكره عليه الناس، ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يُرَدُّ على مثله. وقال: قال شعبة: لو جاء عبد الملك بآخر مثل هذا لرميتُ بحديثه. وقال أحمد بن حنبل: ثقة يخطئ، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء. ونقل أبو زرعة الدمشقي عن أحمد وابن معين في حديث الشفعة قولهما: قد كان هذا الحديثُ يُنكَرُ عليه."

ومن طريق أحمد أخرجه أبو داود في أبواب الإجارة باب في الشفعة (٢٨٦/٣ رقم ٣٥١٨).

وقد حسنه الترمذي في جامعه أبواب الأحكام باب ما جاء في الشفعة للغائب (٦٤٣/٣ رقم ١٣٦٩) وقال: "هذا حديث حسن غريب، ولا نعلم أحدًا روى هذا الحديثَ غيرُ عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث. وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحدًا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث. وقد روى وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان هذا الحديث، وروي عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان، يعني: في العلم والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم: أن الرجل أحق بشفعته وإن كان غائبا، فإذا قدم فله الشفعة وإن تطاول ذلك"

وقد صححه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١٧٥/٤) في بحث طويل خلاصته: الجمع بين حديث عبد الملك وبين بقية أحاديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الشفعة.

فهذا شعبة يستنكر على عبد الملك روايته لحديث الشفعة للغائب، حيث تفرد به، ثم يبين أنه لو روى حديثًا منكرًا آخر لترك شعبة جميع أحاديثه بسبب روايته لهذا المنكر.

وانتقد الإمام أبو زرعة الرازيُّ عمرَ بن عبد الله بن خثعم، فقال: "واهي الحديث، حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها"(١).

ومعنى كلامه: أن هذه الأحاديث الثلاثة التي رواها قد بلغت مبلغًا من النكارة، بحيث لو أن عنده خمسمائة حديث صحيحة لكان حقيقًا بأن تترك هذه الأحاديث الخمسمائة ولا تروى عنه من أجل روايته لهذه الثلاثة المنكرة.

(١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (المتوفى: ٢٦٤هـ) تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي. ط عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. سنة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م (٥٤٣/٢).

المبحث الثاني
السمات المتعلقة بشخص الناقد

تكلمت فيما سبق عن سمات المنهج النقدي المتعلقة بطبيعة النقد، وهناك بعض السمات التي تتعلق بشخص الناقد نفسه، وهذه السمات تتمثل فيما يلي:

١- أن الناقد قد يكون أعلم بحديث الراوي من نفسه.

وهذا يبين منزلة أئمة العلل العالية في الحفظ والفهم وجمعهم لأحاديث الرواة، فالناقد أحيانًا يكون أعلم بحديث الراوي أكثر من نفسه، ولذلك عدة أمثلة:

قال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة رقم ٢٠٧):" وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيب بن شابور، عن عبد الله بْنِ الْعَلاءِ بْنِ زَبْر، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيّ - صلى الله عليه وسلم-، أَنَّهُ صلَّى فتَرَك آيةً، فلمَّا انصَرَفَ قال: أَفِيكُمْ أُبَيٌّ؟ ... فذكَرَ الحديثَ[(١)].

قَالَ أَبِي: هَذَا وَهَمٌ؛ دخل لِهشامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ حديثٌ فِي حَدِيث، نَظَرْتُ فِي بعض أصناف مُحَمَّد بْن شُعَيب، فوجَدتُّ هَذَا الحديثَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيب، عَنْ

(١) أخرجه هكذا على الوجه الذي خطأه أبو حاتم: أبو داود كتاب الصلاة باب الفتح على الإمام في الصلاة (٢٣٩/١ بعد الحديث رقم ٩٠٧) قال: "حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ زَبْرٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " صَلَّى صَلَاةً، فَقَرَأَ فِيهَا فَلُبِسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأُبَيٍّ: «أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا مَنَعَكَ»" وزاد ابن حبان (١٣/٦ رقم ٢٢٤٢): " فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَفْتَحَهَا عَلَيَّ؟".

مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْبَصْرِيّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أبيه: أنَّ النبيَّ – صلى الله عليه وسلم– صلَّى فتَرَكَ آيةً ... هَكَذَا مُرسَلًا(١)،

ورأيتُ بِجَنْبِهِ حديثَ عبد الله بْن العلاء، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أبيه، عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم– أَنَّهُ سُئِل عَن صَلاة الليل؟ فَقَالَ: مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ ... (٢) .

(١) لم أجد هذا الوجه المرسل، وقد قال ابن حجر في "النكت الظراف" ٥/ ٣٥٧ تعقيباً على كلام أبي حاتم هذا: وقد خفيت هذه العلة على ابن حبان فأخرج هذا الحديث في "صحيحه" من رواية هشام بن عمار، عن محمد بن شعيب، به.

قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان (١٤/٦): "ولو سلمنا لأبي حاتم هذه العلة فيكون الحديث مرسلاً صحيحاً، ويتأيد بحديث المسور المتقدم، وبقول أنس فيما رواه الحاكم في "المستدرك" ١/ ٢٧٦ وصححه والذهبي من طرق يحيى بن غيلان، عن عبد الله بن بزيغ، عن أنس قال: كنا نفتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما ما رواه أبو داود برقم (٩٠٠) من حديث علي مرفوعاً "يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة" ففي سنده الحارث الأعور، وهو ضعيف، وروي عن علي نفسه بخلافه، فقد روى ابن أبي شيبة ٢/ ٧٢ عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي رضي الله عنه أنه قال: إذا استطعمكم الإمام فأطعموه. يريد: إن تعايا في القراءة فلقنوه".

(٢) على هذا الوجه أخرجه أحمد (٣١٢/١٠ رقم٦١٧٠)قال: "حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْعَلَاءِ، سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأَوْتِرْ بِرَكْعَةٍ تُوتِرُ لَكَ صَلَاتَكَ " قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ. وقال محققوه: "إسناده صحيح".

وهو في الصحيحين من وجه آخر: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أخرجه البخاري في التهجد باب كيف كان صلاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكم كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلي من الليل (٥١/٢ رقم ١١٣٧)، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل (٥١٦/١ رقم ٧٤٩).

فعَلِمْتُ أنه قد سَقَطَ عَلَى هشام بْن إِسْمَاعِيلَ مَتْنُ حديثِ عبد الله بْن العلاء، وبَقِيَ إسنادُهُ، وسَقَطَ إسنادُ حديثِ مُحَمَّد بْن يَزِيدَ الْبَصْرِيّ، فصار مَتْنُ حديثِ مُحَمَّد بْن يَزِيدَ الْبَصْرِيّ بإسناد حَدِيث عبد الله بن العلاء بن زَبْر، وهذا حديثٌ مشهورٌ يرويه الناسُ عن هشام بن عُرْوَة.

فلمَّا قَدِمتُ السَّفْرةَ الثانية، رأيتُ هشام بْن عمَّار يحدِّث بِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيب، فظننتُ أنَّ بعض البَغْدَادِيِّين أدخَلُوه عَلَيْهِ، فقلت لَهُ: يا أبا الوليد، **لَيْسَ هَذَا من حديثِك!**

فَقَالَ: أنت كَتَبْتَ حديثي كُلَّه؟! فقلتُ: أَمَّا حديثُ محمد بن شُعَيب، فإني قَدِمْتُ عليكَ سَنَةَ بِضْعَةَ عَشَرَ، فسأَلْتَني أنْ أُخْرِجَ لك مُسْنَدَ محمد بن شُعَيب، فأخرَجْتَ إليَّ حَدِيث مُحَمَّد بْن شُعَيب، فكتبتُ لك مُسْنَدَهُ. فَقَالَ: نَعَمْ هِيَ عِنْدِي بخطِّك، قد أعلَمْتُ الناسَ أنَّ هَذَا بخطِّ أبي حاتِم. فسَكَتُّ"[1]

٢- أن الناقد – مع قوة علمه – قد يحتاج إلى غيره، وقد يعل حديثًا، وهو صحيح في الواقع.

قال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة رقم ٣٧٨): " وسمعتُ أَبِي يَقُولُ: سألتُ يَحْيَى بن مَعِينٍ، وقلتُ لَهُ: حدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بحديثِ إسحاقَ الأزرقِ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ قَالَ: أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ..... [2] .

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٨/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٢/٣٠ رقم ١٨١٨٥) قال: "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرَقُ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ بَيَانِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ نَبِيِّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صَلَاةَ الظُّهْرِ بِالْهَاجِرَةِ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وذكرتُهُ للحَسَنِ بنِ شَاذَانَ الواسِطي، فحدَّثنا بِهِ،

وحدَّثنا أَيْضًا عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عُمَارَة بْنِ القَعْقاع، عَنْ أَبِي زُرْعَة، عَنْ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم– بِمِثْلِهِ.

قَالَ يَحْيَى: لَيْسَ لَهُ أصلٌ؛ إِنَّمَا نَظَرْتُ فِي كِتَابِ إِسْحَاقَ فَلَيْسَ فِيهِ هَذَا.

قلتُ لأَبِي: فَمَا قولُك فِي حَدِيثِ عُمَارَة بْنِ القَعْقاع، عَنْ أَبِي زُرْعَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النبيّ – صلى الله عليه وسلم– الَّذِي أَنْكَرَهُ يَحْيَى؟

قَالَ: هُوَ عِنْدِي صحيحٌ(١)، وحدَّثنا أحمدُ بنُ حنبل بالحديثَيْنِ جَمِيعًا عَنْ إِسْحَاقَ الأَزْرَقِ.

قلتُ لأَبِي: فَمَا بالُ يَحْيَى نظَرَ فِي كِتَابِ إِسْحَاقَ فَلَمْ يَجِدْهُ؟

قَالَ: كَيْفَ؟! نظَرَ فِي كتابه كُلِّهِ؟! إِنَّمَا نظَرَ فِي بعضٍ، وربَّما كَانَ فِي موضعٍ آخَرَ"(٢).

وَسَلَّمَ: " أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ". وقال محققوه: "حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف من أجل شريك– وهو ابن عبد الله النَّخَعي– وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين".

وهو صحيح من حديث أبي هريرة في المسند (٣١/١٢ رقم ٧١٣٠): "حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ". وقال محققوه: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

وله طرق كثيرة مخرجة في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي ذر، وفي البخاري من حديث أبي سعيد، ومن حديث ابن عمر، ولا داعي للإطالة بذكر مواضع التخريج، ففيما ذُكِر كفايةٌ.

(١) قال محقق كتاب العلل (٢٨٩/٢): "الظاهر أنه يعني: صحيحٌ عن إسحاق الأزرق، ولا يعني صحته عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لأنه رجَّح في المسألة السابقة رواية من رواه عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ".

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢٨٩/٢).

فهذا المثال من أروع الأمثلة التي تبين أن الناقد مهما بلغ علمه في هذا الشأن، فإنه يحتاج إلى غيره، ولا يستقل بنفسه أبدًا في نقد الأحاديث، بل قد يخطئ في نقد حديث ويكون الحديث صحيحًا، كما حدث هنا مع ابن معين الذي أنكر حديث إسحاق بحجة أنه نظر في كتابه فلم ير الحديث، وتعقبه أبو حاتم الرازي بأن ابن معين لم يقرأ كتاب إسحاق كاملًا، وأنه إنما قرأ بعض الكتاب، ولم يقرأه كله.

٣- أنه قد ينكر الناقدُ الحديثَ، ويكتشف الخطأ، ولكن يعجز عن بيان الراوي المخطئ.

وهذا لا يتكرر كثيرًا من الأئمة، ولكنه يأتي نادرًا في الكشف عن العلة،

قال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة ٣٧٢): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الدَّرَاوَرْدي، عَنِ ابْنِ عَجْلان، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الهَمْداني، عَنْ عَمْرو بْنِ أوسٍ الثَّقَفيّ، عَنْ أُمِّ سَلَمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أنَّ رسول الله قال: مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشَرَةَ رَكْعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ"

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ الناسُ يقولون: عن أمِّ حَبِيبَةَ.

قلتُ لأَبِي: الخطأُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: لا أَدْرِي"[1]

فهذا الحديث قد انتقده أبو حاتم بالخطأ في تحديد الصحابي، حيث جعله الراوي المخطئ من مسند (أم سلمة) رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، والصواب الذي عليه الناس

(١) علل ابن أبي حاتم (٢/٢٨١). والحديث صحيح من حديث أم حبيبة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عند الإمام مسلم في صحيحه برقم (٧٢٨).

أنه من مسند (أم حبيبة) رضي الله عنها، ولم يستطع أن يحدد من هو الراوي الذي وقع في هذا الخطأ.

٤- قد تخفى العلة زمنًا على الناقد، ثم تتبين له بعد ذلك.

ومن سمات هذا المنهج أن الناقد قد تخفى عليه العلة زمنًا، ولا يتوصل إليها إلا بعد وقت طويل من البحث والتنقيب،

قال ابن أبي حاتم في العلل (مسألة رقم ٢٨٨): "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بن سُلَيمان الأَصْبَهاني، عن سُهَيل بن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم-، أَنَّهُ كَانَ يصلّي فِي اليوم واللَّيلة اثْنَتَيْ عَشَرَة رَكْعَةً[(١)].

فَقَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ، رَوَاهُ سُهَيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المسيَّب بْن رافع، عَنْ عَمْرِو بْنِ أوس، عَنْ عَنْبَسَة، عن أم حبيبة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم-.

وقال أَبِي: كنتُ مُعْجَبًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وكنتُ أرى أَنَّهُ غريبٌ، حَتَّى رأيتُ: سُهَيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المسيَّب، عَنْ عَمْرِو بْنِ أوس، عَنْ عَنْبَسَة، عَنْ أُمِّ حبيبة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم-، فعَلِمتُ أن ذاك لَزِمَ الطَّريق"[(٢)].

---

(١) هذه الرواية المعلة أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب صلاة التطوع، باب في ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة من التطوع (٢/٢٠ رقم ٥٩٨٢). قال: "حدثنا محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ".

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢/١٦٤). وحديث أم حبيبة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا صحيح أخرجه مسلم برقم (٧٢٨).

فهذه العلة خفيت على أبي حاتم زمنًا حتى رأى الإسناد الثاني فتبينت العلة له وأن (محمدًا بنَ سليمان) سلك الجادة، وذلك لأن (سهيلًا، عن أبي صالح، عن أبي هريرة) إسناد سهل على الألسنة لكثرة تكراره، فأخطأ الراوي (محمد بن سليمان) فسلك الجادة ولزم الطريق، وترك الإسناد الصحيح، فالحديث ليس من مسند (أبي هريرة) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وإنما هو من مسند أم المؤمنين (أم حبيبة) رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه، **أما بعد:**

فقد انتهيت من كتابة هذا البحث بعنوان: (سمات المنهج النقدي عند علماء العلل) وقد توصلت إلى بعض النتائج التي أود أن أسجلها في نهاية هذا البحث وهي كالتالي:

١- أن طبيعة نقد الرواة تختلف من خلال كتب العلل عنها في كتب الجرح والتعديل

٢- أن النقد من خلال الكشف عن علل الأحاديث عبارة عن تطبيق عملي لأقوال العلماء في الراوي.

٣- أن هذا النقد من خلال كتب العلل يتناول العلماء الثقات كما يتناول الضعفاء، بل إن أكثر التعليل إنما هو بسبب أوهام الثقات.

٤- أن أخطاء الثقات لا تنقص من أقدارهم ومنازلهم، فهو من لوازم البشر.

٥- أن الخطأ إنما يقدح في الراوي إذا كثر منه وغلب على رواياته فهنالك يطرح حديثه.

٦- أن الراوي إذا روى حديثًا منكرًا شديد النكارة فقد يتسبب ذلك في إهدار علماء العلل لكل رواياته.

٧- ترجيحات علماء العلل لا ضابط لها، بل هي دائرة مع القرائن وجودًا وعدمًا.

فهرس أهم المصادر والمراجع

١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، والمشهور باسم (صحيح البخاري)لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي المتوفي (٢٥٦هـ) ط دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر.

٢- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ، والمشهور باسم (صحيح مسلم) لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى (٢٦١هـ) ط دار إحياء التراث العربي – بيروت تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٣- الجامع الصحيح المستدرك على الصحيحين، للحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المتوفى (٤٠٥هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، ط. الأولى، ١٤١١– ١٩٩٠ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا

٤- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٥- السنن، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي، المتوفى (٢٧٩هـ) طبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر- الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون.

٦- السنن الصغرى أو (المجتبى)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط مكتب المطبوعات الإسلامية حلب . الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٧- السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، و(مَاجَهْ) اسم أبيه يزيد المتوفى (٢٧٣هـ) ط دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٨- التمييز للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى سنة: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد علي الأزهري ط مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٩- العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/خالد الجريسي. ط مطابع الحميضي. ط. الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

١٠- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري الحاكم. المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ). تحقيق: السيد معظم حسين. ط دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١١- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢- العلة وأجناسها عند المحدثين لأبي سفيان مصطفى باحو. طبعة مكتبة الضياء بالجيزة. مصر. الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٣- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته لابن القيم، مع عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي المتوفى (١٣٢٩هـ) ط دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

١٤- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. ط الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٥- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ). طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن. الهند. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

١٦- الضعفاء لأبي زرعة الرازي (المتوفى: ٢٦٤هـ) تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي. ط عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. سنة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .